

نزف الموارد ووجوه أخرى للأزمة

عبد الحليم فضل الله

2007/08/25

يواجه لبنان دفعة واحدة أربعة اختلالات حادة: عجز في الحساب الجاري (حوالي 11.5% من الناتج المحلي القائم)، وعجز في الميزانية العامة (14%) وزيادة الإنفاق الوطني على الناتج (22%) وحصيلة سالبة لحساب الادخار/ الاستثمار (22.3%). وبذلك يكون لبنان أحد الدول العشرين التي سجلت أسوأ النتائج في الحساب الجاري (إلى جانب أثيوبيا وغرينادا وصربيا وأيسلندا والدومينيك وغامبيا ولاغوس وغيرها) والثالث عربياً بعد كل من الأردن (16%) والسودان (14.5%)، فيما سجلت منطقة الشرق الأوسط (عدا كيان العدو) فائضاً في الحساب الجاري وفي حساب الإيداع/ الاستثمار مقدارهما على التوالي 19.6% و 12%. وتعد نسبة الدين العام الخارجي المترتب على القطاعين العام والخاص في لبنان من أعلى النسب العالمية قياساً إلى الناتج، إذ تخطى 170% وفق ما هو متوفر من تقديرات، بينما لم يتجاوز في المنطقة 25.3% (حوالي 40% إذا استبعدنا الناتج النفطي). ويزيد من أثر هذه المؤشرات المتدهورة أنها مزمنة ومتزامنة، وهو ما يؤكد الترابط الداخلي ما بين الأزمات المالية والاقتصادية، وبدل على وجود نزف مستمر ومتصاعد في الموارد يتم تغطيته بأدوات مؤقتة وقصيرة الأجل وبأساليب غير ناجعة.

فهل بوسع الاقتصاد الوطني تحمّل هذه الضغوط المتضافرة من دون أن يقع تحت طائلة جيل جديد من الأزمات؟ وهل بوسع سياسات التعايش مع العوامل السلبية المتبعة حالياً الثبات أمام تصاعد القلق السياسي وزيادة التملل الاجتماعي؟

حتى سنوات قليلة مضت، كان السجل المحلي لا يزال حاداً حول المسافة التي تفصلنا عن حافة المنحدر، لكن ما لبث أن انكفاً لتحلّ محله ثقة غير مسؤولة بالآليات التي أتاحت التأرجح على الحافة دون الوقوع في الهاوية. فقد جرى الانتقال بين سياسة و أخرى طلباً للموارد الخارجية التي تعوض نزف الموارد؛ اعتمدت في البداية حزمة من الحوافز باهظة الكلفة: سعر صرف مستقر ومغالي به، فروقات غير مبررة اقتصادياً بين أسعار الفائدة في السوقين المحلي والخارجي، وإجراءات تهدف إلى جذب واستقبال الاستثمارات الساخنة، الباحثة عن أرباح سريعة ومضمونة أو توظيفات شبيهة بالمضاربة. في المرحلة التالية جرى التركيز على السياسات النقدية والدين العام الخارجي، لينتهي الأمر إلى الاعتماد على المساعدات الخارجية لمواجهة النقص في التمويل، لكن هذه السياسات مجتمعة لم تقلح في إيقاف النزف.

فما الذي يبعث على الاعتقاد لدى متخذي القرار أن من الممكن شراء الوقت إلى ما لا نهاية والنجاة بلبنان من عصف الأزمات التي أصابت دولاً مماثلة له بل أكثر صلابة، ولنتذكر هنا أن التسلسل السيئ للوقائع إنما كان يبدأ في الوقت الذي تفقد فيه دولة ما مناعتها الداخلية أو تتعرض فيه لصدمات خارجية تفوق طاقتها على الاحتمال. ويتمثل فقدان المناعة في لبنان حالياً في تقاطع الشروط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تكفي لدفع الأزمة نحو طور جديد.

وقد خلصت دراسة لصندوق النقد الدولي وشملت عينة كبيرة من الدول، إلى أن الأزمات في أسواق النقد والمال تظهر عندما تكون بيئة الاقتصاد الكلي ضعيفة. ومن مؤشرات الضعف التي ذكرتها: انخفاض معدل النمو، التغيير في ظروف التجارة الدولية، ارتفاع معدلات التضخم والفوائد الحقيقية، ارتفاع نسبة M2 إلى احتياطيات المصرف المركزي بالقطع الأجنبي، انخفاض نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول، وتراجع الدخل الحقيقي للفرد، إضافة إلى ضعف فعالية وكفاءة النظام القضائي، ووجود أزمة حادة في المالية العامة وهو ما ينطبق إلى أبعد حد على الحالة اللبنانية الراهنة.

وتظهر تجربة النمر الأسيوية أن من أسباب انهيار الأسواق التي عرفت إبان التسعينات: وجود عجز كبير في الحساب الجاري يتم تمويله بطرق ووسائل غير مناسبة ومن بينها القروض قصيرة الأجل، واعتماد نظام سعر صرف ثابت تجاه عملة مرجعية واحدة مع الإفراط في تقويم العملة المحلية، وتضخم أسعار الأصول نتيجة التوزيع الخاطئ وغير المتوازن للموارد المالية المتاحة، وهناك أمثلة تساند هذه الاستنتاجات. تايلندا مثلاً كانت تعاني قبل الأزمة عجزاً لا يحتمل في الحساب الجاري وارتفاعاً كبيراً في سعر الصرف الحقيقي وزيادة في حجم الديون الخارجية قصيرة الأمد قياساً إلى الاحتياطي من العملات. فيما اضطرت دول أميركا اللاتينية في نهاية المطاف إلى فتح المسار المغلق ما بين الدائرتين المالية والنقدية للأزمة حتى يكون بوسعها احتمال التزايد المتفاقم للديون الخارجية.

فلماذا يكون لبنان استثناءً حميداً ومثالاً للصمود الدائم بالمقارنة مع دول عرفت نمواً متصلاً لربع قرن وكونت لنفسها قاعدة صناعية وإنتاجية منافسة كما فعلت دول أميركا اللاتينية وشرق آسيا، ثم أطبقت عليها مفاعيل الأزمة.

فهل نحن في جوف فقاعة مالية تنتظر التحرر من سطوة الأدوات النقدية حتى تنفجر وتلقي برذاذها في جميع الاتجاهات، أم أننا على تخوم منطقة مضاربة جديدة تستمد طاقتها من تقاطع الاستحقاقات وتدهور بيئة الاقتصاد الكلي.

إن تجنب نهايات صعبة كهذه وتجاوز المخاطر المحدقة، يتطلب التخلي فوراً عن المعالجات المؤقتة للأزمات البنوية المزمعة، وكبح الميل المتنامي للتكال على المعونات وحسن نوايا

المانحين، والعمل في المقابل على إيجاد صلة ما بين التدابير المرتبطة بالأزمة وإجراءات الإصلاح الشامل.

هذا يستدعي تركيزاً متزامناً على الاختلالات الأربعة المذكورة أعلاه، فبؤرة الأزمة لا تتمثل فقط في عجز الخزينة وتراكم المديونية الحكومية بل ترتبط بفجوة الموارد؛ بطريقة نشوء هذه الفجوة التي تتصل بالتصميم غير المتوازن للاقتصاد اللبناني، وبالكيفية التي تردم بها راهناً، والتي تقدم دليلاً تلو الآخر على عقم السياسات وفشل القائمين عليها.